الفصل الأول

في ضرورة السلطة

« كل سلطة مفسدة، والسلطة المطلقة، مفسدةٌ مطلقة..»
(لورد اكتون 1834 - 1902)

«موقـف الطاغيـة، هو موقف ذلك الذي يقطع الشـجرة لكي يقطف ثمرة..!»

(مونتسكيو)

كان الفيلسـوف الإنجليزي«توماس هوبز» هو أول من أشـار إلى أن حالـة الفوضى هي «الحالة الطبيعية»في حياة الإنسـان، في حين أن المجتمع المنظم هو «مجتمع صناعي»، خلقه الإنسـان بإرادته، معارضًا بذالك فكرة أرسـطو التي ظلت سائدة في تاريخ الفكر السـياسي طوال العصر القديم، والوسـيط، وحتى عصر النهضة، وهي الفكرة التي تذهب إلى «أن الإنسان مـدني الطبـع»، وأنه يقبل على الحياة في جماعة سياسـية منظمـة بفطرته[1].

(1) عبارة أرسطو هي: «إن الإنسان بطبعه حيوان سياسي، يحب الحياة في جماعة سياسية منظمة فهو مدني بالطبع.
Aristotle: Ethics, 1097 - B (The Complete Works of Aristotle Ed. By Barnes, Vol 2 p. 1734, Princeton, N. Y.

فعارض هوبز هذا «التراث الأرسطي»[1]، وذهب إلى أن الإنسان لا هو حيوان سياسي بفطرته، ولا هو يميل بطبعه إلى الجماعة المنظمة. ولكن التربية بمعناها الواسع (أي التنشئة الاجتماعية Socialization) هي التي تشكل شخصية بحيث تصبح صالحة للحياة في المجتمع السياسي[2]. ذلك لأن «الحالة الطبيعة» وهي فطرة الإنسان - هي حالة من الفوضى يحاول كل فرد فيها المحافظة على حياته بقواه الخاصة، ولما كان يتساوي مع غيره في هذه القوى - جسدية كانت أو ذهنية - يصبح الصراع عنيفًا، كل فرد يتربص بغيره ليفتك به قبل أن ينال الآخر منه، وهكذا يخيم القلق والخوف على هذه الحياة التي تصبح «فقيرة، عقيمة، كريهة، موحشة، قصيرة الأمد»[3] لا تستقيم مع حياة الجماعة السياسية، ولهذا فهي لا تنتج حضارة، ولا علمًا ولا فنًا ولا ثقافة[4].

(1) أصبحت الفكرة في الواقع مسلمة في التراث السياسي بعد أرسطو في العصور الوسطي إسلامية ومسيحية، فالإنسان عند الفارابي: «اجتماعي بطبعه وهو لا يبلغ كمالاته إلا عند وجوده في مجتمع» - آراء أهل المدنية ص117 - نشرة البير نصري - دار الشرق 1985.

«والله عز وجل خلق الإنسان بالطبع يميل إلى الاجتماع والإنس ...إلخ» كما يقل ابن أبي الربيع في كتابه«سلوك المالك في تدبير الممالك»ص 175تحقيق د. ناجي التكريتي - دار الأندلس - بيروت 1983.وقل الشيء نفسه عن العصور الوسطي المسيحية.

(2) إمام عبد الفتاح إمام «توماس هوبز» ص 326 - ط2 - دار التنوير - بيروت 1985.

(3) المرجع السابق ص327.

(4) وقد تابع هيجل فكرة هوبز، فوصف الحالة الطبيعة، وهو ينفذ فكرة روسو بأنها: «يغلب عليها الظلم وتسودها الدوافع الطبيعية التي لم تروض، فالمجتمع والدولة يمارسان نوعًا من الحد... إلخ»فلسفة التاريخ جـ 1 - ص105 من ترجمتنا العربية دار التنوير.

في حين أن الحياة الإنسانية لا بد لها من قدر من التنظيم إن أردنا لها أن تحقق شيئًا ذا قيمة، لا أن تكون مجرد عبث لا معنى له، أو فوضي تقترب من حياة الحيوان. لا يقوم نظام من دون قانون، وحيث لا يكون نظام يضل الناس السبيل، فلا يعرفون كيف يتوجهون ولا يعرفون ما يفعلون.. والخارجون على السلطة كالقراصنة ورجال العصابات لهم قانونهم الخاص الذي لا يستطيعون أن يعيشوا من دونه، والصورة شائعة «للمتوحش الذي لا قانون له» هي صورة وهمية[1]. وكما قال الشاعر الجاهلي[2]:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

غير أن التنظيم يحتاج إلى سلطة منظمة تخضع لها الجماعة. إذ لا يمكن تصور المجتمع السياسي بغير سلطة حاكمة تنظمه، وتضع له القواعد، فكما يقول الكاتب الإنجليزي تشيسترتون: «لو أن جماعة كانت كلها قادة أبطالًا مثل هانيبال ونابليون، فمن الأوفق ألا يحكموا جميعًا في وقت واحد» لذلك فإن النظام السياسي يفترض حتمًا وجود سلطة تتولى إدارة الجماعة وتسير شؤونها[3] وهكذا ينشأ المجتمع السياسي عندما يحدث فيه ما يسميه فقهاء القانون بالاختلاف السياسي (أو التمايز السياسي) - Differenciation poli tique أي عندما ينقسم هذا المجتمع إلى فئتين: فئة حاكمة تتولى السلطة السياسية وتصدر القرارات والأوامر، وفئة أخرى محكومة لا يكون لها

(1) روبرت ما كيفر «تكوين الدولة» ص83 - ترجمة د. حسن صعب.

(2) الشاعر هو الأفوه الآودي، وقد نقلنا البيت عن الماوردي في «الأحكام السلطانية» ص5 من طبعة مصطفى البابي الحلبي ط 2 - القاهرة 1966.

(3) د. ثروت بدوي «النظم السياسية» ص12 - دار النهضة العربية - القاهرة 1986.

إلا الطاعة والتنفيذ[1]. ونظرًا إلى ما للسلطة السياسية في الدولة من صفات ذاتية خاصة فقد أطلق عليها الفقه الفرنسي اسم السيادة»، وصفة السيادة مقتضاها أن سلطة الدولة سلطة عليا لا يسود عليها شيء، ولا تخضع لأحد ولكن تسمو فوق الجميع، وتفرض نفسها على الجميع[2].

ولقد تابع فقهاء القانون ما قاله أرسطو عن السلطة من حيث إنها أنواع.

منها: السلطة السياسية: وهي المتعلقة بشؤون الحكم، والسلطة الأبوية المتمثلة في علاقة الأب بأبنائه، وسلطته على زوجته، وهي تعني ما يملكه الزوج على زوجته من سلطات. وأخيرًا سلطة السيد على عبيده... إلخ[3]. ولقد لخص روبرت ماكيفر هذه الأنواع في نوعين فقط هما «السلطة السياسية» التي توجد في الدولة، و«السلطة الاجتماعية» التي توجد في المجتمعات الصغيرة الأخرى، كالأسرة والنقابة، والمؤسسات الدينية والتربوية، والنوادي الرياضية... إلخ[4] والواقع أن اهتمامنا سوف ينصب طوال هذا البحث، في الأعم الأغلب، على السلطة السياسية. وإن كنا سوف نتحدث كثيرًا عن الخلط بين هذين النوعين من السلطة وما يترتب عليها من أضرار.

(1) د.عبدالله إبراهيم ناصف «السلطة السياسية:ضرورتها وطبيعتها » ص4 - دار النهضة العربية - القاهرة1983.

(2) د.ثروت بدوي «النظم السياسية» ص40.

(3) قارن ما يقوله أرسطو في الكتاب الأول من السياسة 1253 - أ المجلد الثاني من الأعمال الكاملة ص 1987 - 1988.

(4) روبرت ما كيفر«تكوين الدولة» ترجمة د. حسن صعب ص 108 - 109، دار العلم للملايين - بيروت عام 1966، وأيضًا د. عبد الله إبراهيم ناصف «السلطة السياسية: ضرورتها وطبيعتها» ص3 وما بعدها دار النهضة العربية - القاهرة 1983.

ولقد تدعمت هذه السلطة السياسية داخل الجماعة الإنسانية التي سميت بالدولة، و إن تغيرت أشكالها وصورها و بقي مبررها القديم كما هو: تحقيق الأمن والاستقرار حتى سميت هذه الدولة في بداية ظهورها «بالدولة الحارسة»[1]، أي التي تقوم أساسًا بحماية الأمن في الداخل، وصد الغارات عن الحدود في الخارج بل ذهب البعض إلى أن هذا المفهوم للدولة (أي الدولة الحارسة) هو الصورة الوحيدة للدولة[2] وهم بذلك يتفقون، على نحو أو آخر، مع هوبز الذي أشار إلى أن حياة الفوضى يسيطر عليها الخوف الدائم حيث يخشى الناس خطر الموت العنيف[3] و هو حالة من العنف العلني الدائم أو هو سيف مسلط على رقابنا جميعًا[4] ولهذا كان لا بد للناس من الخروج من هذه الحالة «حالة الاضطراب والفوضى» إلى «التنظيم السياسي» والتمسك بهذا النظام الذي يضمن لهم الأمن والاستقرار، ويحقق ما سماه فقهاء القانون بعد ذلك «بالدولة الحارسة» التي تصون الأمن في الداخل والخارج، ولكي يقرب لنا «هوبز» أهمية الخروج من الفوضى إلى النظام، أو من حالة الطبيعة إلى «الدولة الحارسة» يسوق هذا المثال الذي يدل على مدى الناس بالنظام إذا مروا بتجربة الفوضى:

«لقد جرت العادة، عندما يموت الملك في فارس في العصور القديمة، أن يترك

(1) قارن الدكتور يحيى الجمل«الأنظمة السياسية المعاصرة» ص13 - دار النهضة العربية بيروت - عام 1969.

(2) المرجع السابق في الصفحة نفسها.

(3) المقصود بالموت العنيف أن يلقى المرء حتفه على يد الآخرين على نحو مفاجئ. قارن كتابنا عن «توماس هوبز» ص 328.

(4) المرجع السابق ص334.

الناس خمسة أيام بغير ملك وبغير قانون بحيث تعم الفوضى والاضطراب جميع أنحاء البلاد، وكان الهدف من وراء ذلك هو أنه بنهاية هذه الأيام الخمسة، وبعد أن يصل السلب والنهب والاغتصاب إلى أقصى مدى، فإن من يبقى منهم على قيد الحياة بعد هذه الفوضى الطاحنة سوف يكون لديهم ولاء حقيقي وصادق للملك الجديد، إذ تكون التجربة(*). قد علمتهم مدى رعب الحالة التي يكون عليها المجتمع إذا غابت السلطة السياسية..»[2] وبعبارة أخرى «تولد السلطة مع مولد الجماعة، لأنه بغير السلطة لن يتحقق النظام، ولن تكون الحرية. فالسلطة السياسية تعد ظاهرة اجتماعية في المقام الأول، لأنه لا يتصور وجودها خارج الجماعة، كما أنه لا قيام للجماعة دون سلطة»[3].

وكلما تطورت الجماعة الإنسانية تدعمت ظاهرة السلطة، وتحولت إلى

(*) لقد فرض يزيد بن معاوية هذه «التجربة الخبيثة »على أهل المدينة عندما تمردوا عليه وخلعوه عام63هـ بسبب إسرافه في المعاصي«..فهو رجل ينكح أمهات الأولاد، والبنات والأخوات، ويشرب الخمر، ويدع الصلاة».. تاريخ الخلفاء للسيوطي ص209، فأرسل إليهم جيشًا كثيفا وأمره بقتالهم، فكانت «وقعة الحرة» الشهيرة التي ضربت فيها المدينة بالمنجنيق وأبيحت ثلاثة أيام سرقت ونهبت واغتصب فيها ألف عذراء ومفاسد عظيمة ليس لها حد ولا وصف»، على ما يقول ابن كثير في البداية والنهاية ص225وما بعدها من الجزء الثامن من المجلد الرابع - دار الكتب العلمية - بيروت.وانظر أيضًا تاريخ الخلفاء ص209، والغريب أن ابن كثير رغم اعترافه بأن يزيد« كان إماما فاسقًا»فإنه يعتقد أن «الإمام الفاسق لا يعزل بمجرد فسقه على أصح قولي العلماء، بل ولا يجوز الخروج عليه لما في ذلك من إثارة الفتنة، ووقع الهرج وسفك الدماء الحرام، ونهب الأموال وفعل الفواحش مع النساء وغيرهن!! ص 226 - 227 من المرجع السابق وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

(2) «توماس هوبز» ص 334.

(3) د.ثروت بدوي «النظم السياسية» ص17 دار النهضة العربية بالقاهرة - عام 1986.

قوانين منظمة للمجتمع، وما إن ظهرت الدولة حتى أصبحت القوانين والنظم أكثر استقرارًا وتعقيدًا. ولقد كان من أهمية السلطة والدور الذي تلعبه في الدولة أن ذهب فريق من فقهاء القانون إلى أن الخلافات حول «السياسية» مهما تشعبت فهي تدور جميعًا حول فكرة السلطة[1] فعلم السياسية هو - علم السلطة أي علم دراسة السلطة عمومًا أيًّا كانت وفي أي مجتمع[2] ولا أهمية لعدد القائمين بأمر هذه السلطة. فقد يتولاها شخص واحد، أو مجموعة أشخاص قادرين على حملها. لكن القدرة وحدها لا تنطوي على شرعية أو تفويض، «بل إن جبروت أقسى الطغاة يصبح هو الأساس ما لم يتلبس بشرعية السلطة»[3] لكن لا يعني ذلك أنه يشترط أن تقوم السلطة برضاء المحكومين، فهي يمكن أن توجد عن طريق القوة والقهر، ومتى وجدت وأصبحت قادرة على إلزام الأفراد على احترام إرادتها والخضوع لسلطاتها فإنها تصبح صالحة لتكوين الدولة[4].

لا بد إذن أن يكون هناك تبرير لهذه السلطة السياسية حتى تكون شرعية بحيث يتمكن الحاكم من الاستناد إلى هذه الشرعية في ممارسة السلطة، ثم لا بد من ناحية أخرى، أن توضع لها حدود «فإذا كانت السلطة ضرورية لتحقيق أمن المجتمع، فإنه ينبغي لها ألا تبتلع حريات الأفراد، السلطة ضرورية، والضرورات تقدر بقدرها. لكن ما الحدود التي ينبغي أن

(1) المرجع نفسه ص40.

(2) د. عبد الله إبراهيم ناصف: «السلطة السياسية» ص7.

(3) روبرت ما كيفر «تكوين الدولة» ترجمة د. حسن صعب ص108.

(4) د. محمد كامل ليلة «النظم السياسية المعاصرة: للدولة والحكومة» ص31 دار الفكر العربي.

تقف السلطة عندها لا تعدوها حتى لا تتحول إلى نوع من الطغيان، وما ضمانات تلك الحدود...؟[1] يرى جاك ماريتان Jaques Maritain أن علينا أن نفرق بين السلطة Authority والقوة power «فالسلطة والقوة أمران مختلفان: القوة هي التي بوساطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك، في حين أن السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو أن تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك، والسلطة تتطلب قوة، غير أن القوة بلا سلطة ظلم واستبداد، وهكذا فإن السلطة تعني الحق»[2] وإذا كان فقهاء القانون يذهبون إلى أن الأركان الثلاثة الأساسية في قيام الدولة هي الإقليم، والشعب، والسلطة، فإنهم يذهبون إلى القول إنه إذا كان عنصر السلطة السياسية هو الذي باكتماله، مع الركنين السابقين تقوم الدولة فإن هذا العنصر هو الذي يعتبر حجر الأساس بالنسبة للدولة وما فيها من أنظمة سياسية، والحديث عن نشأة الدولة ينصرف في الغالب إلى الحديث عن السلطة السياسية[3].

كما أن دراسة الأنظمة السياسية ليست في حقيقة أمرها سوى دراسة لأشكال ممارسة السلطة السياسية، ولأهداف تلك السلطة وغاياتها، والفلسفة القائمة وراء تلك الأشكال الغايات[4] وموضوع دراسة الأنظمة السياسية هو تحليل الروابط التي تقوم بين الحكام والمحكومين من حيث طبيعة السلطة التي يتمتع بها الحاكم وأساسها ووسائل ممارستها، وأهدافها،

(1) د. يحيى الجمل «الأنظمة السياسية المعاصرة» ص14 دار النهضة بيروت 1969.
(2) جاك ماريتان «الفرد والدولة» ص 146 ترجمة عبد الله أمين، ومراجعة صالح الشماع مكتبة الحياة بيروت 1962.
(3) د. يحيي الجمل المرجع السابق ص 67.
(4) د. تروت بدوي «النظم السياسية»ص13.

وحدودها، ومركز الفرد فيها.. هذه الموضوعات تشكل مقومات النظام السياسي أيًّا كانت صورة هذا النظام[1].

لقد كانت السلطة السياسية في الماضي تختلف باختلاف أشخاص الحكام، فهم يجسدون هذه السلطة ويمارسونها على أنها امتياز شخصي يكتسبونه بفضل مواهبهم أو أشخاصهم. ومن هنا لم تكن العصور القديمة تفرق بين الحاكم والسلطة. وقد تغير الوضع في الدولة الحديثة تغيرًا جذريًا، إذ أصبحت السلطة ملكًا للدولة وليس لأشخاص الحكام. ولم يعد الحاكمون إلا ممثلين للسلطة، وممارسين لها باسم الدولة. ذلك لأن اندماج السلطة في شخص رجل واحد يعني زوالها بزواله، كما يجعلها نهبًا للأطماع ومحلًا للتنافس بين الأفراد، فيكون الاحتفاظ بها رهنًا بقوة صاحبها، وما يتمتع به من بطش وجبروت[2] فكان لا بد من الفصل بين السلطة السياسية والحاكم الذي يمارسها و إسنادها إلى شخص له صفة الدوام، وهذا الشخص هو: الدولة.

غير أن تأسيس السلطة، والانتقال من مرحلة السلطة الشخصية التي يتمتع بها الحاكم على أنها ملك له ومرتبطة بشخصه إلى مرحلة السلطة المجردة التي تجد مصدرها في الجماعة، يمارس عليها سلطة مطلقة يستمدها من شخصيته، أو بسبب ما له من قوة مادية أو ما يتمتع به من شجاعة هيأت له الاستيلاء على السلطة، و إخضاع الأفراد لنفوذه الذي لا حد له.ولكن هذا الوضع الذي ساد العصور الوسطي الأوروبية لم يكن من الممكن أن يستمر.

(1) المرجع نفسه ص18.
(2) المرجع نفسه.

ولقد كان هذا التكيف للسلطة ثمرة عملية تاريخية طويلة أسهم فيها كفاح الشعب من ناحية وأفكار الفلاسفة من ناحية أخرى. وأصبح من المستقر الآن القول إن السلطة تنفصل عن الممارسين لها من الحكام وتستند تمامًا إلى الدولة[1].

ومن ناحية أخرى فالسلطة ليست مجرد قهر مادي فحسب، وإنما هي تعتمد، إلى جانب ذلك، على عوامل نفسية، واقتصادية، واجتماعية، وتاريخية. وهي عندما تتحول إلى نوع من القهر المادي فقط إنما تكشف عن انحراف مرضي ولا تنبئ عن الوضع الطبيعي للأمور، ومن هنا يرى الفقيه الفرنسي ديفرجيه M.Duverger «إن الديكتاتورية ليست إلا مرضًا من أمراض السلطة، وليست ظاهرة طبيعية»[2] وسوف نرى ذلك بالتفصيل فيما بعد.

ولقد ظهرت نظريات كثيرة نفسر نشأة السلطة السياسية منها:

1- النظرية الثيوقراطية، وهي نظرية تبرر إطلاق يد الحاكم في السلطة باسم شخصيته المقدسة.

2- النظرية التعاقدية، هي التي قام على أساسها النظام الديمقراطي الحديث، لاسيما العقد الاجتماعي عند «جون لوك» و«جان جاك روسو».

3- النظرية التطورية وسوف نضرب لها مثلًا تفسير أرسطو لتكوين المجتمع عن طريق التطور العائلي.

(1)د. يحيي الجمل مرجع سابق ص39 - وأيضًا د. كامل ليلة النظم السياسية ص14 - 15.
(2) م. ديفرجيه «الديكتاتورية» ص36، د. هشام متولي - دار عويدات - بيروت1989.